

سعر الصرف وأثره على التبادل التجاري للجزائر

خلال الفترة 1999-2020: رؤية تحليلية

The Impact of the exchange rate on the trade exchange in Algeria (1999-2020): an analytical vision

أ.السخاوي صديفي¹ ط.د.مبارك وفاء²

¹ جامعة نواكشوط، موريتانيا

² جامعة نواكشوط، موريتانيا

تاريخ الاستلام: 2023/01/19 تاريخ القبول: 2023/04/09 تاريخ النشر: 2023/04/30

ملخص: تتناول هذه الدراسة دراسة أثر سعر صرف على إجمالي الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة من 1999 إلى 2020، في ظل تدهور ملحوظ لقيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة، وسيطرة قطاع المحروقات على قطاع التصدير. كذا قدمنا مفاهيم نظرية للموضوع قبل الانتقال للدراسة تحليلية للمعطيات الخاصة بالحالة الجزائرية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات أثر إيجابي ضعيف بين سعر صرف (الدينار/الدولار الأمريكي) وحجم الصادرات وكذا بالنسبة الواردات.

كلمات مفتاحية: سعر الصرف، الصادرات، الواردات، الجزائر.

تصنيفات JEL: F31.F30

Abstract:

This study aims to treat the topic of the effect of the exchange rate on the general size of imports and exports in Algeria from 1990 to 2020, in order to know the reasons behind the decrease of the dinar and the extent to which it impacts on the elements of the Trade balance (exports and imports).

We have also introduced a supported analytical framework. The study has found that there is a relationship with a weak positive effect between the exchange rate (dinar/dollar) and the size of exports and the volume for the imports.

Keywords : Exchange rate ;exports ;imports ;Algeria.

Jel Classification Codes : F31.F30

المؤلف المرسل: السخاوي صديفي، الإيميل: sadvina@gmail.com

1. مقدمة:

إن تطور التجارة الخارجية، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، أدى إلى تزايد مستمر في المبادلات التجارية وهذا الأخير فرض عدة التزامات على تلك المعاملات أهمها طريقة التسديد التي يشترط فيها استخدام عملة أو عملات غير العملة المحلية، باستثناء بعض الدول، ولكن في حقيقة الأمر ينجم عن هذا الالتزام عدة تقلبات واختلالات في الموازين الخارجية إضافة إلى تأثيرها بكل ما يحدث من صدمات خارجية. ومن هنا تبرز أهمية سعر الصرف كونه أداة هامة في التحكم في المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالتحديد في تشخيص ومعالجة تلك الاختلالات التي تمس ميزان مدفوعات، وهذا يعود إلى تشابك العلاقات الدولية بين مختلف دول العالم. ولذلك سارعت الجزائر إلى إتباع سياسة صرف تتلاءم مع متطلبات السوق الدولية، الغاية منها هو الاستقرار المالي وتحقيق نمو اقتصادي ولو بنسب ضعيفة، في ظل إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية هادفة، تنسجم مع التحولات العالمية، التي تسعى إلى ترقية الصادرات وكبح الواردات، ضمن مقاربة تتماشى مع الوصفة التي تقدمها مؤسسات بروتون وودز للدول النامية.

- إشكالية البحث:

يعتبر سعر الصرف اللغة الرسمية في عملية الاستيراد والتصدير، وبالتالي فهو يقوم بدور الحصن الواقعي للاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، التي زادت وتيرتها بشكل كبير في ظل العوامة المالية وتزايد التشابك في العلاقات الدولية، من هنا نتساءل: هل يوجد ترابط بين واردات الجزائر وصادراتها من جهة مع تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من جهة أخرى خلال الفترة 1999 إلى 2020، وفي أي اتجاه تسير تلك العلاقة إن وجدت؟

- الأسئلة الفرعية:

يندرج ضمن السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية أبرزها:

* هل يوجد علاقة ارتباطية بين سعر الصرف وإجمالي الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

* هل يوجد علاقة ارتباطية بين سعر الصرف وإجمالي الصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

- فرضيات البحث:

* توجد علاقة ارتباطية قوية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وإجمالي الواردات في الجزائر.

* لا توجد علاقة ارتباطية بين سعر الصرف وإجمالي الصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم أدبيات نظرية حول سعر الصرف والتعرف على العلاقة بين هذا الأخير وعناصر الميزان التجاري، إضافة إلى تحليل علاقة سعر الصرف بحجم الصادرات والواردات الإجمالية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات الجزائرية والأجنبية التي تطرقت إلى موضوع الدراسة لعل أبرزها ما يلي:

✓ دراسة (فؤاد محمود علي)، "أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات" دراسة تحليلية على الاقتصاد السوري"، أطروحة دكتوراه، خلص البحث بأن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يؤثر سلبا في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الاستيعاب والمستوردات، في حين لم يؤد ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى تخفيض الصادرات، بالمقابل يوجد أثر مباشر ضعيف لارتفاع عرض النقود في سعر الصرف الحقيقي.

✓ دراسة (صالح أحمد على جامع)، 2020، بعنوان "أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة من (1990-2018)" دراسة حالة السودان"، مقال، توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات، وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات.

✓ دراسة (قصي محبوب محمد صالح بابا)، 2021، بعنوان "العلاقة ما بين معدل التضخم والتغيرات في سعر الصرف والميزان التجاري للفترة 1999-2017"، مقال، هدفت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية بين سعر الصرف والتضخم، وعلاقة ايجابية طردية بين الصادرات ومعدل التضخم وعلاقة عكسية بين الواردات ومعدل التضخم.

- حدود الدراسة:

اعتمد في الورقة البحثية على دراسة دور سعر الصرف في التأثير على إجمالي الصادرات والواردات في الجزائر مع التطرق إلى التأصيل النظري لمفاهيم الدراسة وفقا للبيانات المستخدمة خلال فترة الدراسة.

- هيكل الدراسة:

تناولنا في هاته الدراسة ثلاثة محاور، هي:

← التأصيل النظري لسعر الصرف

← الصادرات، الواردات

← تحليل أثر سعر الصرف على إجمالي صادرات وواردات في الجزائر

1. التأصيل النظري لسعر الصرف

1.1. مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى. (قصي محجوب، 2021، صفحة 104). وبهذا يعبر سعر الصرف عن الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، أي يعني (قيمة الوحدة من هذه العملة مقومة بوحدات العملة الأجنبية أو أجزاء منها)، بصيغة أخرى (هي قيمة العملة الوطنية بأي عملة أجنبية) (جرني، 2022، صفحة 105).

2.1. تسعير سعر الصرف

هناك طريقتين لتسعير العملات (المومن، 2020، صفحة 42):

- التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على عملة محلية.

- التسعير غير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يجب دفعها للحصول على عملة أجنبية، ومعظم الدول تستعمل طريقة التسعير الأخيرة بما فيها الجزائر.

3.1. أهمية سعر الصرف

يسعى سعر الصرف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة:

التوازن الخارجي: توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي، أي التوازن بين المدفوعات والإيرادات.

التوازن الداخلي: يتمثل بتحقيق استقرار الأسعار والأجور والعمالة الكاملة.

وينحصر الهدف الرئيسي لسياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار لسعر الصرف عملة ما مقابل العملات

الأخرى، وعلى الرغم من أن ذلك شئ مرغوب فيه إلا أنه بعيد المنال نظرا لخضوع سعر الصرف للعديد

من المحددات، وأن سعر الصرف شأنه في ذلك (سمير فخري، صفحة 17).

4.1. العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يوجد الكثير من العوامل التي تحدث تقلبات في أسعار الصرف نذكر منها ما يلي (خضير و حميداتو، 2017، الصفحات 203-204):

- يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف، خاصة في حالة عدم اتخاذ إجراءات نقدية ومالية للحفاظ على قيمة العملة المرتفعة، فيتطلب الأمر تخفيض العملة في حالة الركود فيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة؛

- التغير في قيمة الصادرات والواردات: زيادة حصيلة الدولة من الصادرات والفائض في الحساب الجاري يؤديان إلى زيادة العملات الأجنبية وتراكمها فيتربط عن ذلك تغير في سعر الصرف وارتفاع في قيمة العملة الوطنية؛

- درجة انفتاح الدولة من الخارج تجاريا، ويمكن التعبير عنه بقسمة إجمالي الصادرات والواردات على إجمالي الناتج المحلي، فكلما كان تكامل الدولة كبيرا مع الخارج كلما ازدادت درجة الانفتاح، فالدول الصناعية تتميز بدرجة انفتاح كبيرة، وعادة ما تتعرض هذه الدول لصدمات خارجية فيؤثر ذلك على سعر الصرف؛ - توفر احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي يمكن أن يحافظ على استقرار أسعار الصرف - عادة في ظل نظام سعر الصرف الثابت - ويساعد على حمايته من التدهور، والتي قد تنتج من الصدمات الداخلية والخارجية؛

- تدخلات السلطة النقدية في السوق بيع أو شراء لدعم قيمة العملة؛

- ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية يجذب رأس المال الأجنبي وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة بسبب الطلب عليها، أما في حال ارتفاع أسعار الفائدة الدولية فهذا يحفز المستثمرين على طلب العملة الأجنبية وذلك الحصول على عوائد أكثر في الأسواق الدولية، وبالتالي ارتفاع قيمة العملة الأجنبية وانخفاض سعر صرف العملة المحلية؛

- يعتبر الاستقرار الأمني والسياسي للدولة من أهم العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي، وأيضا عدم وجود مناخ مناسب لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

2. الواردات والصادرات

1.2. الواردات

1.1.2. تعريف الواردات

يمكن تعريف الواردات على أنها "ذلك الجزء من الناتج الوطني للدول والذي يتم استعماله داخل حدود دول أخرى عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدولة". حيث يتم بيع هذه السلع للمواطنين داخل هذه الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع (بن البار و مهني، 2022، صفحة 30).

2.1.2. علاقة سعر الصرف بالواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير، وبذلك فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات وبتزايد حجمها من هذه السلع، فتتخفيض قيمة العملة بخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك مما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا من مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توافرت الإمكانيات لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمادة الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية، أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج، مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفيض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام (جرني، دراسة أثر سعر صرف الأورو-دينار على الواردات في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، 2022، الصفحات 107-108).

2.2. الصادرات

1.2.2. تعريف الصادرات

تعرف الصادرات على أنها: "عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم، بمعنى من مواطن مقيم إلى شخص أجنبي"، أي تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية (كبير، قشام، و بن سليمان، 2022، الصفحات 883-884).

2.2.2. علاقة سعر الصرف بالصادرات

يترتب على تخفيض العملة جعل أسعار الصادرات (السلع المحلية الموجهة للتصدير) أرخص نسبياً مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، وبالتالي زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على الطلب المتزايد على العملة الأجنبية (مرزق و محفوظي، 2022، صفحة 647).

3.2.2. أهمية الصادرات والواردات

تمثل الصادرات والواردات المحاور الأساسية للميزان التجاري لكل الدول، وفي أي دولة تسعى الإدارة الاقتصادية لتعظيم الصادرات وتخفيض الواردات كهدف اقتصادي رئيسي يتحقق من خلاله عدد من المنافع الاقتصادية وتكمن أهمية زيادة الصادرات وتخفيض الواردات في الآتي (الركابي، 2016، صفحة 33):

- زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي؛
- تخفيف العجز في الميزان التجاري؛
- زيادة رصيد البنك المركزي من الاحتياطي العملات الحرة؛
- استقرار سعر الصرف؛
- المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

4.2.2. تأثير سعر الصرف بحجم الصادرات والواردات

في هذا الجزء نقوم بقياس درجة حساسية تغير سعر الصرف عندما تباع الصادرات بالعملة الأجنبية، والواردات عندما تشتري بعملة غير العملة المحلية.

أ. تأثير سعر الصرف ببيع الصادرات بالعملة الأجنبية:

يتم بيع الصادرات في الغالب مقابل العملة الوطنية، لأنها تباع داخل البلد، لكن توجد استثناءات، فقد يتم بيع الصادرات بالعملة الأجنبية دون دخول العملة الوطنية في إتمام صفقة البيع. وفي هذا الاستثناء نميز بين حالتين هما:

. **حالة ارتفاع حجم الصادرات:** في هذه الحالة لا يتأثر سعر الصرف، وذلك لعدم وجود العملة الوطنية بوصفها وسيطا للمبادلة. ومن ثم فارتفاع حجم الصادرات قد يؤثر فقط في سعر الصرف، عندما تكون الصادرات تباع بالعملة الوطنية ويؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف (غياط و مساعدي، 2021، صفحة 57).

. **حالة انخفاض حجم الصادرات:** في هذه الحالة لا يتأثر سعر الصرف، وذلك لعدم وجود العملة الوطنية بوصفها وسيطا للمبادلة، ومن خلال ذلك، فانخفاض حجم الصادرات قد يؤثر فقط في سعر الصرف، عندما تكون الصادرات تباع بالعملة الوطنية، فينتج عن ذلك انخفاض سعر الصرف.

ب. تأثير سعر الصرف بشراء الواردات بالعملة الوطنية:

يتم شراء الواردات في معظم الأحيان بالعملة الأجنبية، لأنها تباع خارج البلد، لكن توجد استثناءات، فقد يتم شراء الواردات بالعملة الوطنية دون دخول العملة الأجنبية في إتمام صفقة الشراء، وفي هذا الاستثناء توجد حالتين:

. **حالة ارتفاع حجم الواردات:** في هذه الحالة لا يتأثر سعر الصرف، وذلك لعدم وجود العملة الأجنبية بوصفها وسيطا للمبادلة، ومن خلال ذلك، فارتفاع حجم الواردات قد يؤثر فقط في سعر الصرف، عندما تكون الواردات تشتري بالعملة الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.

. **حالة انخفاض حجم الواردات:** في هذه الحالة لا يتأثر سعر الصرف، وذلك لعدم وجود العملة الأجنبية بوصفها وسيطا للمبادلة، وبالتالي فانخفاض حجم الواردات، قد يؤثر فقط في سعر الصرف عندما تكون الواردات تشتري بالعملة الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى الحد من انخفاض سعر الصرف.

3. تحليل تطور سعر الصرف الدولار وأثره على إجمالي الصادرات والواردات في الجزائر (1999-2020)

يعتبر إجمالي الصادرات والواردات محورا مهما من محاور الميزان التجاري الجزائري، ومن خلال ذلك يمكن الوقوف على تحليل وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1999-2020).

1.3. تحليل تطور سعر صرف الدولار وأثره على إجمالي الواردات في الجزائر (1999-2020)

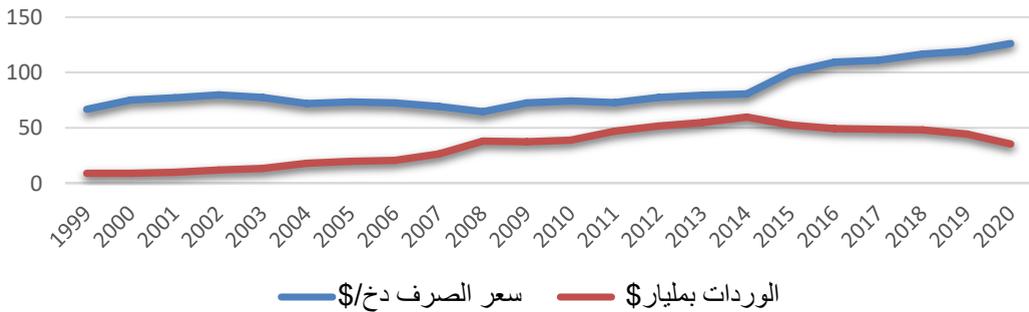
الجدول 1: تطور سعر الصرف الدولار وأثره على إجمالي الواردات في الجزائر (1999-2020)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنة
69,37	72,65	73,36	72,07	77,39	79,68	77,22	75,26	66,64	دج/\$
26,35	20,68	19,86	17,95	13,31	12,01	9,9	9,17	8,96	الواردات بمليار \$
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنة
109,47	100,46	80,56	79,38	77,55	72,85	74,4	72,65	64,57	دج/\$
49,44	52,65	59,67	54,99	51,57	46,93	38,89	37,40	38,07	الواردات بمليار \$
					2020	2019	2018	2017	السنة
					126,3	119,3	116,61	110,96	دج/\$
					35,42	44,32	48,30	48,82	الواردات بمليار \$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العربي الموحد، "الصادرات والواردات العربية الإجمالية"، الفصل التاسع: التجارة الخارجية للدول العربية، صندوق النقد العربي (1999-2020)

ولإعطاء صورة أوضح حول التطور الزمني للمغيرين نقدم الشكل الثاني قبل الانتقال إلى تحليل العلاقة بينهما:

الشكل 1: تطور سعر الصرف بالنسبة إلى الواردات في الجزائر



تأتي الفترة (1990-2020) كفترة مهمة من محطات تاريخ الاقتصاد الجزائري، وعليه سوف يتم تحليل أثر تطور سعر صرف الدولار على إجمالي الواردات. من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن سعر صرف

الدينار في انخفاض مستمر مقابل الدولار الأمريكي وهذا يعود إلى تراجع أسعار النفط سنة 1998 والذي ساهم بشكل كبير في تراجع سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000-2010 حيث استمر في التدهور من سنة إلى أخرى مسجلا أكبر نسبة انخفاض في قيمته سنة 2002 أين وصل سعر الصرف 79,68 دولار أمريكي = 1 دج، ثم شهد تحسنا مقبولا سنة 2004 بلغ سعر صرف 72,07 دولار أمريكي = 1 دج، ولكن ما نلاحظه من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أن قيمة الواردات استمرت بالارتفاع عكس سعر الصرف، وانطلاقا من سنة 2008 ارتفع سعر الصرف ليصل إلى أن 64,57 دولار أمريكي = 1 دج نظرا لارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى ارتفاع رصيد احتياطي الصرف من العملة الصعبة، مما صاحبه في الحين ارتفاع قيمة الواردات إلى 38,07 مليار دولار حيث سجل فارق عن السنة الماضية ب 11,72 مليار دولار أمريكي، أما خلال سنة 2009 بدأ سعر صرف الدينار الجزائري ينخفض على ما كان عليه سنة 2008 ليصبح 72,65 دولار أمريكي = 1 دج ثم 74,55 دولار أمريكي = 1 دج سنة 2010 ثم إلى 80,56 دولار أمريكي = 1 دج سنة 2014 ونتيجة للأزمة النفطية ارتفعت قيمة الواردات إلى 59,67 مليار دولار كأعلى قيمة خلال سنوات الدراسة، أين شهدت قيمة سعر الصرف مقابل الدولار انخفاضا بصفة ملحوظة بنسبة 100,46 و 109,47 و 110,96 في 2015، 2016، 2017 على التوالي مما اصطحبه تذبذب في قيمة الواردات ليصل سنة 2017 إلى 48,82 مليار أمريكي، أما السنوات المالية فقد كان مستمرا في الانخفاض لسجل القيم التالية 116,61 و 119,3 و 126,36 وذلك خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 ولتنخفض نسبة الواردات خلال هذه السنوات إلى 17,02 مليار دولار، وهذا يعكس مدى صرامة السياسة النقدية والسياسة المالية في ترشيد النفقات والتخلي عن بعض المنتجات التي تتضمنها شعبة الاستيراد، ولنا هنا أن نشير إلى أن الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا 2020 كان لها أثر إيجابي في تقليص واردات الجزائر بشكل ملحوظ.

وعليه يمكننا أن نستنتج أنه توجد علاقة طردية ضعيفة بين سعر الصرف وإجمالي الواردات في الجزائر بناء على معامل الارتباط الذي قدر حوالي 0.44، ويعود هذا إلى عدة أسباب أهمها انخفاض مداخيل البلاد من العملة الصعبة أي تلاشي احتياطي الصرف الأجنبي، وفرض قيود أكثر صرامة على الاستيراد في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي الحقيقي.

2.3.. تحليل تطور سعر الصرف وأثره على إجمالي الصادرات في الجزائر (1999-2020)

لتحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري/الدولار على إجمالي الصادرات خلال الفترة الممتدة ما

بين 1999-2020، ندرج الجدول التالي:

الجدول 2: تطور سعر الصرف وأثره على إجمالي الصادرات في الجزائر (1999-2020)

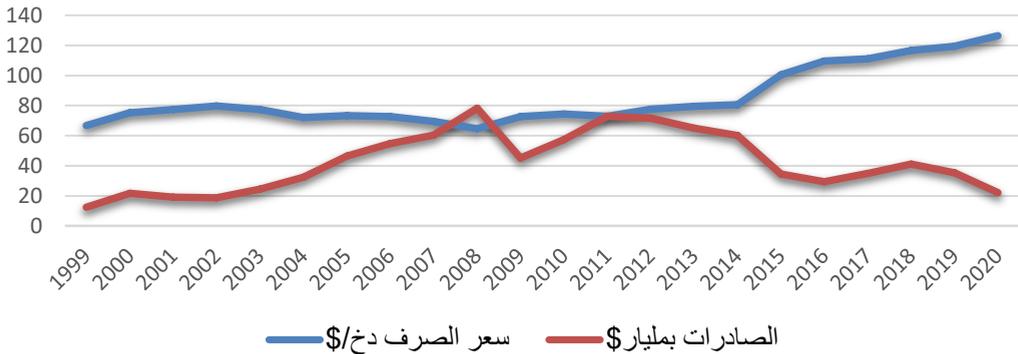
الوحدة: مليون دولار أمريكي

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنة
69,37	72,65	73,36	72,07	77,39	79,68	77,22	75,26	66,64	دج/\$
60,18	54,72	46,32	32,23	24,46	18,71	19,09	21,65	12,32	الصادرات بمليار \$
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنة
109,47	100,46	80,56	79,38	77,55	72,85	74,4	72,65	64,57	دج/\$
29,33	34,39	59,97	65,02	71,62	72,87	57,22	45,07	78,12	الصادرات بمليار \$
					2020	2019	2018	2017	السنة
					126,36	119,3	116,61	110,96	دج/\$
					21,93	35,31	41,11	34,93	الصادرات \$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العربي الموحد، "الصادرات والواردات العربية الإجمالية"، الفصل التاسع: التجارة الخارجية للدول العربية، صندوق النقد العربي (1999-2020)

ولإعطاء صورة أوضح حول التطور الزمني للمغيرين نقدم الشكل الثاني قبل الانتقال إلى تحليل العلاقة بينهما:

تطور سعر الصرف بالنسبة إلى الصادرات في الجزائر



من خلال الجدول أعلاه يتضح ان سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي تميز بالانخفاض المستمر انطلاقا من فترة الدراسة، فنلاحظ أن سعر صرف لم يتعد 60 دينار للدولار، لكن في المقابل نشاهد أن إجمالي الصادرات في ارتفاع مسجلة سنة 2006، 54,72 مليون دولار أمريكي وتجدد الإشارة الى ان هذا التحسن كان مصحوبا بارتفاع أسعار النفط والذي انعكس على تحسن الصادرات. ويتضح أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار عرف اتجاه تصاعدي سنة 2009، وهو ما يدل على تدهور قيمة الدينار الجزائري ويعود ذلك الى التأثير بأزمة 2008، ولتبعه انخفاض في حجم الصادرات الاجمالية الى 45,07 مليون دولار أمريكي. لكن سنة 2014 انخفضت قيمة الصادرات إلى 59,97 مليون دولار أمريكي عكس ما كانت عليه سنة 2012 والتي قدر حجم الصادرات الإجمالي 71,62 مليون دولار وهذا يعود إلى عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب الأزمة النفطية التي عصفت بالاقتصاد الوطني على كل الأصعدة، رغم سياسة التقشف التي اعتمدها الدولة الجزائرية، إلا انه انعكس بشكل واضح على حجم الصادرات الإجمالي. و مع بداية سنة 2015 إلى غاية سنة 2020 استمر إجمالي الصادرات في التذبذب تارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض حيث انتقل حجم الصادرات من 34,39 إلى 29,33 إلى 34,93 إلى 41,11 إلى 35,31 إلى 21,93 مليون دولار أمريكي خلال السنوات المتتالية (2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020)، ما جعل الدينار الجزائري ينخفض متجاوز 120 دج/ الدولار سنة 2020 بعدما كان في حدود 100 دينار سنة 2015 بسبب جائحة كورونا التي أثرت على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومنه نستنتج أن الجزائر مازالت تعاني من مشكلة تنوع صادراتها خارج المحروقات من إجمالي الصادرات الكلية، فالاقتصاد الجزائري قائم على المورد واحد ألا وهو الذهب الأسود (النفط).

يتضح من خلال حساب معامل الارتباط بين سعر الصرف وإجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة أنه يوجد علاقة ايجابية ذات أثر ضعيف والذي قدر ب 0,33، ويرجع هذا لعدة أسباب أبرزها:

- غياب الاستثمارات الأجنبية؛
- وجود صعوبات في تصدير مواردها خارج قطاع المحروقات؛
- عدم الاستغلال الأمثل للقطاع الفلاحي والصناعي؛
- غياب إستراتيجية واضحة لتسيير الاقتصاد الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات.

4. خاتمة:

- جاءت هذه الدراسة لتحليل تطور سعر الصرف ومدى تأثيره على الحجم الإجمالي للصادرات والواردات خلال الفترة (2020/1999)، وقد كانت أهم النتائج المتوصل إليها تدرج فيما يلي:
- توجد علاقة طردية لكنها ليست قوية بين سعر الصرف وإجمالي الواردات في الجزائر وفقا لمعامل الارتباط بين المتغيرين والذي قدر ب 0,44، وهو ما يؤكد الفرضية الأولى جزئيا
 - هناك علاقة ايجابية ضعيفة أيضا بين سعر الصرف وإجمالي الصادرات وفقا لمعامل الارتباط بينهم والذي قدر ب 0,33، وهو ما ينفي الفرضية الثانية القائلة بعدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين
 - لاحظنا من خلال البيانات المتوفر لدينا أن سعر صرف الدينار متدهور جدا أمام الدولار الأمريكي وهذا يعود إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على سعر الصرف.
 - تخفيض الدينار الجزائري وفقا للوصفة العلاجية من طرف الصندوق النقد الدولي لم يكن له اثر ايجابي على حجم الصادرات طالما الجزائر من الدول أحادية مادة التصدير.

التوصيات المقترحة:

- العمل على تشجيع الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعي.
- العمل على تصنيع منتوجات ذو جودة عالية يكون الطلب عليها دوليا. ومن ثم الطلب على الدينار الجزائري لتسهيل عملية التصدير وكبح عملية الاستيراد.
- إدخال التطورات التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي بهدف زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف.
- تقديم تحفيزات مالية للمؤسسات الناشئة التي تنتج سلع ذو معايير عالمية بتكاليف تنافسية.
- يجب الاهتمام بتدريب المنتجين والمصدرين في الدول العربية كما يحدث في الدول المتقدمة.
- تنويع صادرات الجزائر لان هناك فضاء كبيرا أمام المستثمرين والمطورين الجزائريين في الساحة العالمية عموما وإفريقيا على وجه الخصوص.

- يجب استغلال البوابة الموريتانية للدخول إلى الأسواق الإفريقية التي تتنافس عليها القوى الكبرى، خاصة بعد فتح المعبر الحدودي بين الدولتين والبدء في تشييد طريق تيندوف - ازويرات.

5. قائمة المراجع:

1. المُجَّد بن البار، و بوريش مهني. (2022). قياس الأثر غير المتماثل للواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، 15.
2. زكريا جريفي. (2022). دراسة أثر سعر صرف الأورو - دينار على الواردات في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2020. *مجلة أبعاد اقتصادية*، 12 (01).
3. سفيان خيضر، و صالح حميداتو. (2017). تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة*، 01 (02).
4. شريف غياط، و جمال مساعدي. (2021). مدى تأثير سعر الصرف بتقلبات الصادرات والواردات "دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1988-2017)". *مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث*، 07 (02).
5. عبد الكريم المومن. (2020). أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1990-2019). *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال*، 04 (02).
6. عمر مرزق، و فؤاد محفوظي. (2022). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة تحليلية حالة الجزائر 2000-2020. *دراسات اقتصادية*، 16 (03).
7. مُجَّد صالح بابا قصي محبوب. (2021). العلاقة ما بين معد التضخم والتغيرات في سعر الصرف والميزان التجاري في السودان للفترة 1990-2017. *مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية*، 03 (02).
8. مهدي عثمان الركابي. (2016). رؤية حول تنمية وتطوير الصادرات السودانية. *دراسات وبحوث*، 80.

9. مولود كبير، إسماعيل قشام، و مُجَّد بن سليمان. (2022). تنمية الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر وبعض دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط "MENA" خلال الفترة 1990-2018. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 15 (02).
10. نعمة سمير فخري. العلاقة التبادلية وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات. الأردن: دار اليازوي العلمية للنشر.
11. التقرير العربي الموحد، "الصادرات والواردات العربية الإجمالية"، الفصل التاسع: التجارة الخارجية للدول العربية، صندوق النقد العربي (1999-2020)